



بعضة لبنان للرئاسة
لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا

Lebanon Statement – UNIDO GC 20 - General Debate

كلمة معالي وزير الصناعة جورج بوشكيان
أمام الدورة العشرين للمؤتمر العام لمنظمة اليونيدو
فيينا، ٢٨/١١/٢٠٢٣

شكراً السيّدة الرئيسة،

أستهلّ كلمتي بتهنئتكم السيدة الرئيسة، وأعضاء مكتب الرئاسة، على انتخابكم لإدارة أعمال الدورة العشرين للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. كما أتوجّه بالشكر لأمانة اليونيدو بشخص سعادة المدير العام Gerd Muller على الدعم المستمر. ولا يفوتني التنويه بجهود المكتب العربي في اليونيدو، ومكتب اليونيدو التمثيلي في لبنان.

السيّدة الرئيسة،

شهد العامين الماضيين تطوّرات مهمّة على صعيد قطاع الصناعة في لبنان، إن لجهة التحديات المستمرة أو المستجدة، أو لجهة الإنجازات المحقّقة. والتحديات كبيرة، بعضها على المستوى الوطني العام، والبعض الآخر يخصّ قطاع الصناعة بشكل خاص.

يأتي في طليعة التحديات الوطنية التي يواجهها لبنان منذ سنوات استمرار أزمة النزوح السوري، وتداعياتها الجسيمة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وما يفاقم من تعقيد الأوضاع استمرار الأزمة المالية الحادة التي يعيشها البلد، من تراجع قيمة العملة الوطنية، وضمور مخزون الدولة من العملات الأجنبية، واستمرار أزمة القطاع المصرفي، مع ما يعنيه كل ذلك من تآكل عوامل جذب الاستثمار.

السيدات والسادة،

رغم جسامه التحديات، فالصورة ليست كاملة القتامة. فنحن لم نتوقّف يوماً عن الاضطلاع بمسؤولياتنا، والسعي للدفع قدماً ببرنامنا للتنمية الصناعية في لبنان. حيث واصلت الوزارة إنفاذ الخطة الاستراتيجية التنفيذية الثانية لتنمية القطاع الصناعي (٢٠٢٠-٢٠٢٥).

وفي إطار إعطائنا أولوية لنشر ثقافة ترشيد الطاقة، فقد قمنا بإعفاء الأجهزة والمعدات التي تعمل على الطاقة الشمسية من الضريبة على القيمة المضافة ومن الرسوم الجمركية، كخطوة نراها بالغة الأهمية في تعزيز البنى التحتية لقطاع صناعي مستدام. وفي السياق عينه، أنجزنا مشروع تركيب ألواح شمسية في مبنى وزارة الصناعة، من ضمن مشروع Circular 2 الممول من الاتحاد الأوروبي والمنفّذ من قبل اليونيدو. كما نتشارك مع المركز اللبناني لحفظ الطاقة في مختلف المسائل المعنية بموضوع MEDTEST 3، الذي يهدف إلى توفير الموارد والإنتاج الأنظف بالتعاون مع مكتب اليونيدو.

توازياً، قمنا بدعم وتشجيع الصناعات اللبنانية على التخصّص في الإنتاج ذي القيمة المضافة العالية (برمجة، ماكرونيك، تصميم أزياء، وغيرها)، كما ودعم الصناعات الحرفية اللبنانية

(صابون، فخار، نحاس، وسواها). ونحرص كذلك على تفعيل دور معهد البحوث الصناعية وليبنور وكوليباك لتحسين جودة المنتجات اللبنانية الصناعية.

ولما كنّا نعي أهمية بناء الشراكات مع مختلف جهات المصلحة لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة المنشودة، فقد أولينا اهتماماً خاصاً بالتعاون مع المنظمات الدولية، وفي طليعتها منظمة اليونيدو، ضمن إطار برامج التعاون القائمة. وفي سياق الشراكات نفسه، قمنا بتوقيع وثيقة تفاهم مع المديرية العامة للتعليم التقني والمهني لدعم المؤسسات الصغيرة وتدريب اليد العاملة. كما عملنا على تعزيز التعاون مع الجامعات لغرض مواكبة التعليم لسوق العمل، وعلى تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبخاصة جمعية الصناعيين.

ولا يفوتني التشديد على الأهمية الخاصة التي نوليها لتعزيز المكانة المركزية للمرأة في مسيرة التنمية الصناعية. وفي هذا السياق، نواصل تنفيذ مشروع تمكين المرأة الذي يقوم بتمويله الاتحاد الأوروبي مشكوراً.

السيدات والسادة،

أودّ أيضاً أن أتوقّف عند رؤيتنا المستقبلية لمشروع التنمية الصناعية المستدامة في لبنان، الذي تشكّل الشراكة مع اليونيدو حجر الزاوية فيه. حيث نعتزم توجيه اهتمامنا نحو تعزيز الطاقة المتجددة في الصناعات، وبناء القدرة التنافسية للمصانع الصغيرة والمتوسطة. وبينما نستمرّ بدعم قطاع الأغذية الزراعية، سنسعى للتنوع في الدعم القطاعي، باتجاه المؤسسات في قطاعات النسيج والألبسة والأحذية والأثاث، وقطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كما سنتابع العمل على مشروع المناطق الصناعية، وتحويلها إلى مناطق صناعية صديقة للبيئة (Eco Industrial Park EIP). تشريعياً، سوف نتابع الجهد لاستصدار القرارات والمراسيم والقوانين اللازمة لتحسين الجودة وتأمين السلامة الصحية والمهنية والبيئية. أما لجهة البنية التحتية اللوجستية، فنعتزم تخصيص جهد لتأمين تجهيزات مناسبة، كالمختبرات النقالة، والأدوات والمواد الخاصة بأخذ العينات وإجراء الفحوصات السريعة.

أخيراً السيّدة الرئيسة، بينما نلتقي اليوم لتقييم جهودنا الوطنية والمشاركة في ميدان التنمية الصناعية، في اتجاه ترميم الفجوة التنموية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لأجندة ٢٠٣٠، تشهد منطقة الشرق الأوسط حرباً إسرائيلية مدمّرة على قطاع غزّة المحتلّ، وقد نالت من آلاف المدنيين الأبرياء، وقوّضت البنى التحتية لأيّ قطاع صناعي، وأي اقتصاد عموماً. نحن أمام كارثة إنسانية وجرائم حرب لا يمكن السكوت عنها، وتستدعي تدخلاً من المجتمع الدولي بغرض الوقف الكامل للعنف، وإتاحة أنشطة الإغاثة الإنسانية، بالتوازي مع تسريع الخطى باتجاه حلّ سياسي مستدام قائم على مبدأ حلّ الدولتين، وفق مبادرة السلام العربية لقمّة بيروت عام ٢٠٠٢. وفي نفس الإطار، نوّكّد في لبنان أننا ضدّ الحرب وتوسيع نطاقها، ومع تحقيق السلام، ونعاود التأكيد على التزام الحكومة اللبنانية بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وندعو إسرائيل إلى الإلتزام به ووقف اعتداءاتها على الأراضي اللبنانية الجنوبية.